



منشور رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا

...



اجتماع روابط الناجين والناجيات وأهالي المعتقلين والمعتقلات مع السيد أحمد الشرع رئيس سوريا خلال المرحلة الانتقالية.

حضر اللقاء مدير برامج رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا الزميل شادي هارون ممثل عن الرابطة.

بيان حول اجتماعنا بشأن قضية المعتقلين والمفقودين

نحن روابط الناجين/ات وعائلات الضحايا من ميثاق الحقيقة والعدالة ومجموعة من عائلات المعتقلين/ات والمفقودين/ات والناجين/ات والمستقلين/ات، عقدنا اليوم اجتماعاً رسمياً مع رئيس المرحلة الانتقالية السيد أحمد الشرع ووزير الخارجية السيد أسعد الشبياني، مطالبين بإجراءات فورية وجادة لكشف مصير المفقودين/ات ومعرفة حقيقة ماجرى في المعتقلات وأماكن الاحتجاز، باعتبار أن هذه القضية هي قضية وطنية تهم جميع السوريين/ات، وحجر الأساس لتحقيق العدالة والسلام الأهلي في سوريا.

من خلال لقائنا أكدنا أن كشف الحقيقة حول عشرات آلاف المفقودين/ات ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات هو حق غير قابل للمساومة وشرط أساسي لتحقيق العدالة. وشددنا على أن العدالة الانتقالية لا تقتصر على شقها الجنائي بل تشمل أيضاً إصلاح المؤسسات وتحليل الذكري.

وشملت مطالبنا العاجلة:

- ضمان عدم تكرار الانتهاكات، خاصة التعذيب والإخفاء القسري.
- ضمان وصول العائلات إلى المعلومات المتوفرة حول أبنائهم المفقودين، لأن الحقيقة حق لهم.
- الحفاظ على الأدلة في السجون ومقرات الأمن، وحماية المقابر الجماعية ووقف أي عمليات تهيب أو تخريب أو استيلاء قد تمس بالحقيقة.
- ضمان دور مركزي للضحايا وعائلاتهم عبر إشراكهم إلى جانب المنظمات الحقوقية السورية في جميع الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الانتقالية.
- التعاون مع المؤسسات الأممية والدولية المختصة بملف المفقودين، نظراً لتعقيد الملف وضخامة عدد الضحايا مما يستدعي جهوداً جماعية.

خلال الاجتماع، شدد الرئيس على التزام الحكومة بإعطاء قضية المفقودين أولوية قصوى، مؤكداً العمل على إنشاء جهة متخصصة في شؤون المفقودين وعدم تكرار الانتهاكات السابقة. كما عثر عن حرص الحكومة على التواصل المستمر مع عائلات المفقودين وروابط الضحايا. مشدداً على ضرورة عدم اعتبار المخفيين قسراً متوفين دون أدلة ملموسة.

سنواصل متابعة تنفيذ هذه الالتزامات عن كثب، وسنمارس الضغوط اللازمة لضمان ترجمتها إلى إجراءات واضحة، لأن العدالة لا تُبنى على الوعود بل تتحقق بالأفعال.

نظراً لتعقيد هذا الملف، فإن معالجة هذه القضايا تتطلب تعاوناً جاداً بين الحكومة، الضحايا وعائلاتهم، والمنظمات السورية والدولية لضمان حلول عادلة وفعالة.

لا استقرار ولا عملية سياسية ذات مصداقية دون معالجة هذا الملف بجدية وشفافية وبناء الثقة.